بسم الله الرحمن الرحيم

بحث بعنوان:

مباحث مقارِنة بين القرآن الكريم والقراءات الحقيقة والفروق.

من إعداد: د رضوان بن إبراهيم لخشين.

أستاذ القراءات وعلومها بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر

البريد الإلكتروني: **redlek21@gmail.com**

بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر:

الملتقى الوطني الأول للقراءات القرآنية وما يتعلق بها من العلوم الموسوم بـ:

(القراءات القرآنية من النزول إلى التدوين مظاهر العناية وسبل الحفظ).

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة.

قسم اللغة العربية والدراسات القرآنية . نادي الإقراء والدراسات القرآنية.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فمجال البحث والتحرير في مسائل علوم القرآن الكريم لا يزال فسيحا رحبا، بخاصة إذا كانت البحوث في إطار أكاديمي متخصص، متوفرة على الأمانة العلمية، والتكامل المعرفي بين كافة العلوم المتعلقة بالمسألة محل الدراسة، وقد شهدت الساحة العلمية المعاصرة العديد من البحوث التجديدية الأصيلة في ميادين العلوم الشرعية عموما وعلوم القرآن خصوصا، وفي هذا المضمار، وذلك الصدد تأتي الملتقيات المتخصصة لتؤطر جهود الباحثين المشاركين فيها تكريسا وتفعيلا لمبدأ التجديد الأصيل، ومن تلك الملتقيات والمؤتمرات، هذا الملتقى المبارك المعنون بـ: "**القراءات القرآنية من النزول إلى التدوين مظاهر العناية وسبل الحفظ**"، والذي أشارك فيه بورقة بحثية متواضعة عنونتها، بـ " **مباحث مقارِنة بين القرآن الكريم والقراءات: الحقيقة والفروق**". حاولت في هذه المداخلة التركيز على جملة المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية، وخاصة تلك التي توضح الصلة والعلاقة بين القرآن الكريم والقراءات كيف هي؟، وذلكم أنه ليس بخاف على الباحثين الخلاف الوارد في حقيقة القراءات وصلتها بالقرآن الكريم، وقد كانت هذه المسألة بما فيها من أقوال محل إشكال لدى الباحثين والدارسين، وبغية بيان وجهة نظري، ورأيي في المسألة عرضت لبعض المسائل المتعلقة بالقرآن الكريم وحقيقته ولغته، وذكرت جملة من المباحث المتعلقة بتاريخ القراءات ونشأتها، لتبيين الحقيقتين فيسهل بعد ذلك التمييز بينهما، وكانت خطة البحث كالآتي:

مقدمة:

المبحث الأول: القرآن الكريم حقيقته ولغة تنزيله.

المبحث الثاني: القراءات القرآنية نشأتها وحقيقتها.

المبحث الثالث: القراءات القرآنية بين التنزيل والرخصة.

المبحث الرابع: خصائص الكتابة العربية، وعلاقتها بكتابة القرآن الكريم.

المبحث الخامس: العرضة الأخيرة وكتابة المصاحف العثمانية وأثرها على القراءات.

المبحث السادس: الفرق بين القرآن الكريم والقراءات.

الخاتمة:

الدراسات السابقة:

هذا؛ ولا أدعي سبقا في أي فقرة، أو فكرة من مضامين البحث فمباحث هذا العلم قد كتب فيها الكثير،غير أن ما ذكرته في بحثي هو محاولات لعرض وجهة نظر، ورأي تستوعب اجتهادات السابقين، وتقارب بينها، وتسعى لاستجماع ما تعلق بالمسائل في معارف من علوم أخرى، لتتكامل المعرفة الموصلة إلى الصواب أو ما هو أقرب. ولما كانت تلك الدراسات كثيرة ومتوفرة كان ذكرها هنا مطولا للمقام غير أني سأكتفي ببعض ذلك ومنها:

- دراسات الدكتور غانم قدوري الحمد المتعلقة بالقراءات والرسم والضبط وتاريخ ذلك.
- وكذا كتاب "القراءات القرآنية" للدكتور عبد الحليم قابة. وغيرها.

أهداف البحث:

بات واضحا من خلال ما سبق عرضه ما هو الهدف الرئيس من هذه المداخلة؟ ألا وهو استجلاء الفرق بين بعض الحقائق العلمية، والمعارف الشرعية. ولا يخفى أن الكلام في مسائل الفروق مبحث مهم دقيق يحتاج إلى روية وفهم جامع ودقيق لمتعلقات طرفي التفريق، وقد حاولت ذلك قدر الجهد والعلم.

كما ويهدف هذا البحث إلى عرض جملة من المسائل وفق وجهة نظر صاحبها لعرضها على أذهان الباحثين، وصقلها بآراء الناقدين لتتكاثف الجهود في الوصول إلى الصواب المنشود.

وقد اجتهدت في عرض مسائل البحث، وتقريرها وفق ما خلص إليه بحثي المتواضع في كثير من جوانبه وفقراته، ومع هذا أقر بالتقصير لكل ثبت فاضل نحرير، فما ثمة في عمل ابن آدم من كمال تام، بل هي اجتهادات في تقريب الصورة، وتتبع تاريخ الحقيقة، فما كان في ذلك من صواب فمن الله وحده، وما كان فيها من مجانبة للصواب فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله العظيم لي ولجميع المؤمنين، والحمد لله رب العالمين في الأولين وفي الآخرين.

المبحث الأول: القرآن الكريم حقيقته ولغة تنزيله.

الكلام في متعلقات هذا المبحث وما يندرج تحته من المسائل، التي لا تحتاج إلى كثير بحث، وتحرير وإنما نسوقها هنا لمزيد التذكير، والتقرير، ولبعض الإضافة والتدقيق، فأقول:

القرآن الكريم كلام الله سبحانه المنزل على رسوله مُحَمَّد ﷺ، قال سبحانه: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦ ﴾[التوبة]، وقال سبحانه: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥ ﴾ [الشعراء]، وقال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝٢ ﴾ [مُحَمَّد]، وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران:7]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا.

أنزله الله تعالى على مُحَمَّد النبي الأمي القرشي آية وبرهانا، وتصديقا وبيانا، فجعله قرآنا عربيا، بلسان قومه الذين أرسل فيهم، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٤ ﴾ [إبراهيم]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥ ﴾ [الشعراء]، وقال أيضا: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾[يوسف]، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ۝٧ ﴾[الشورى]، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ۝١١٣ ﴾[طه]، فتقرر من هذه الآيات وغيرها، بما لا يدع موضعا للشك أن القرآن الكريم نزل على النبي القرشي بلسان قومه العربِ القرشيين.

ومع وفاء هذه الآيات في الدلالة على قرشية لغة التنزيل، فلا مانع من مزيد الاستدلال على ذلك بغيرها من الأدلة، ومنها:

❋ ما دلت عليه آية سورة إبراهيم السابق ذكرها بدلالة اللزوم، وذلك أنّ إرسال أي نبي، أو رسول بلسان قومه ضرورة عقلية واضحة لأجل تحقيق مقصد الإرسال، وهو البيان والتبشير والإنذار. وخلاف هذا ينافي المقصد المذكور، ولما كان من أُرسل

فيهم رسول الله مُحَمَّد ﷺ هم عرب قريش، أهل أم القرى، من سماهم الله، وامتن عليهم في كتابه، فقال: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ ﴾[قريش] كان من لازم ذلك أن يُرسِلهُ إليهم بلسانهم وعربيتهم = بلسان قريش.

❋ ما دلت عليه جملة من الآثار عن كبار الصحابة رضوان الله عليهم.

فعمر رضي الله عنه أرسل إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال له: "**إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربيا وأنزله بلغة قريش فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام**"[1].

وجاء عن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما أمر بجمع المصاحف قال لمعشر الصحابة الذي تولوا كتابة ونسخ المصاحف قال: "**إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من عربية القرآن، فاكتبوه بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا**"[2].

وأما ما جاء عن علي رضي الله عنه فهو ما روي عنه أنه قال: "**نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا**"[3].

ومن المرويات في ذلك أيضا: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥ ﴾ . قال: **بلسان قريش ولو كان غير عربي ما فهموه، وما أنزل الله كتابا من السماء إلا بالعربية، وكان جبريل – عليه السلام – يترجم لكل نبي بلسان قومه**، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾[4].

فإذا تقرر هذا الأمر – **نزول القرآن بلسان قريش** – بدلالة العقل والنقل، فلا بد هنا من ذكر بعض النقاط تكميلا وتوضيحا، فأقول:

أولا: اسم: **قريش**، هذا الاسم صار اسما بالغلبة على قبيلة عربية معروفة، وهو في الأصل لقب لأحد أجداد رجال تلك القبيلة، وهو على المشهور لقب لـ: **النضر بن كنانة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار معد بن عدنان**. وقيل هو **فهر بن غالب بن النضر** المذكور[5]، ولا مانع عندي من أن يكون لقبا لهما، للجد ابتداء وللابن تبعا، وفهر هو الجد العاشر للنبي ﷺ، والنضر هو جده الثاني عشر، وهذا النسب يجمع بطونا وفروعا من العرب، كلها ينتهي نسبها إلى قريش هذا. ومن: " أشهرها: جمح، وسهم، وعدي، ومخزوم، وتيم، وزهرة، وبطون قصي بن كلاب، وهي عبد الدار بن قصي، وأسد بن عبد العزي بن قصي، وعبد مناف بن قصي "[6].

ثانيا: لغة قريش هي اللغة التي كانت تتكلم بها تلك القبائل العربية العريقة، وكان جمهورهم يقيمون بمكة أو حواليها إلى نطاق الحجاز[7]، ولما كانت مكة قبلة الحجاج قبل الإسلام وبعده، وكانت مكة مسار الرحلة إلى اليمن والشام، توفر فيها من

---

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ح4161)، والسنن الصغير (ح1003)، وابن شبه في تاريخ المدينة (711/2، 1010/3)، والداني في التحديد في الإتقان والتجويد (ص82).

(2) أخرجه البخاري (3506)، وغيره.

(3) ينظر لعزوها: مُحَمَّد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (21).

(4) ينظر لعزوها: مُحَمَّد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (22- 23).

(5) انظر: المباركفوري، الرحيق المختوم، (39).

(6) المباركفوري، الرحيق المختوم، (14).

(7) ينظر: مُحَمَّد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (7). مسمى اسم الحجاز من المباحث التي تنازع فيها البحث اللغوي والاستعمال العلمي، وتحريره وتقريره من مهمات المسائل، انظر: مختار الغوث، "لغة قريش"، (10).

الامتزاج الثقافي، والتلاقح اللغوي ما جعلها تنتقي من كل ألسن العرب ما ترى فيه الفصاحة، وتستشعر فيه الحلاوة، حتى اجتمع في لسان أهلها ما تفرق من محاسن لغات العرب، ولهجات الأقوام، وسلمت من مستقبح ألسنهم، ومع استمرار هذا التواصل، والامتزاج صارت **لغة قريش** تمثل: "قوام ما يسمى اللغة العربية الفصحى المشتركة، فبتلك العربية الفصحى المشتركة التي تمثلها لغة قريش جاءت أشعار عصر الجاهلية والعصور الإسلامية الأولى ونثر تلك العصور"[1]. قال قتادة رحمه الله: "كانت قريش تجتبي أفضل لغات العرب حتى صار أفضل لغاتها لغةً لها فنزل القرآن بها"[2]. وفي هذا المعنى كلام للفراء والفارابي[3].

ثالثا: لغة أهل الحجاز = مكة والمدينة، متقاربة جدا فهي اللغة الفصحى العامة السائدة وقتها، وأما لغة غير أهل الحجاز من القبائل العربية تختلف عن هذه اللغة العامة، والبالغة في الفصاحة غايتها، ومجالات اختلافها عنها في مجالات أربعة هي: **المجال الصوتي، والمجال الصرفي، والمجال النحوي، والمجال الدلالي**. فنزول القرآن الكريم بلغة قريش هو نزوله بالأداء اللفظي والنطقي للغة قريش، أي لزومه ذلك في الأصوات والصرف والنحو والدلالة، فأما المجالات الثلاثة الأولى فهي الأكثر تمييزا وتفريقا بين اللهجات واللغات المختلفة، وأما الجانب الدلالي فهو أقل تمييزا من سابقه[4].

رابعا: نزول القرآن الكريم بلغة قريش الذين أرسل النبي ﷺ فيهم مقصده واضح كما سبق، غير أن ما ينبه عليه أن ضرورة هذا النزول كانت واضحة في بداية الوحي لما كان النبي ﷺ في مكة، مقيما في قريش، وذلك لأجل البيان، وإقامة الحجة، وسلامة الإعجاز من المعارضة، وغيرها من الأوجه، إلا أن الأمر قد يقبل شيئا من التغاير والاختلاف إذا تغير هذا الحال، وذلك بعد هجرته ﷺ إلى المدينة، وبالأخص وقت انتشار الإسلام، ودخول كثير من العرب في الإسلام، ممن تنتمي قبائلهم إلى نطاق جغرافي خارج نطاق الحجاز، بما يتطلب منا تتبعا للزمن التقريبي الذي يكون قد وقع فيه ذلك التوسع وتلك الكثرة، وشواهد سيرته ﷺ تشهد أن ذلك كان بعد صلح الحديبية سنة (6هـ)[5].وسيأتي لهذا مزيد بيان حال الكلام على القراءات، في المباحث اللاحقة.

خامسا: إذا اعتبرنا أن لغة قريش هي اللغة العامة السائدة في منطقة الحجاز عموما[6] وقت النزول في الفترتين المكية والمدنية فإن هذا يقودنا إلى القول بأن مواضع الاختلاف بين القرآن النازل في مكة والمدينة من حيث اللغة غير وارد، ولا يذكر لأجل أن اللغة متقاربة بينهما، ولا يوجد ما يميز إحدى الفترتين عن الأخرى، أو ما تفارق فيه إحداهما الأخرى مفارقة مطلقة، ومن شواهد هذا ودلائله أن عثمان رضي الله عنه قال لمعشر الكتاب لما اختلفوا في كتابة كلمة "التابوت" وهي من سورة البقرة التي نزلت بالمدنية، قال لهم: "**اكتبوه بلسان قريش فإن القرآن نزل بلسان قريش**"، فالقرآن لم يزل ينزل بلسان قريش في مكة وفي المدينة التي بها نزلت سورة البقرة.

---

(1) محمد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (7).

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، (عرب).

(3) انظر: مختار الغوث، "لغة قريش"، (234).

(4) محمد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (32- 33).

(5) انظر: ابن القيم، زاد المعاد، (275/3). المباركفوري، الرحيق المختوم، (315).

(6) مختار الغوث، لغة قريش، (23- 24).

سادسا: من المباحث المتعلقة بلغة القرآن الكريم، ولغة تنزيله ما يلي:

1: المسألة المعروفة وهي هل في القرآن أعجمي؟، أو ما يسمى عند العلماء بالمعرب[1]، ووجه إدخالها في بحثنا هنا أن من يقرأ هذه المسألة من دون تدقيق قد يتوهم أن في القرآن كلمات أعجمية تنافي وصف بالعربية مطلقا، والحال أننا قررنا فيما سبق أن القرآن عربي اللغة والتنزيل، لذا ناسب أن تذكر هذه المسألة، ويشار إلى أن الخلاف الوارد فيها، لا يُخرج القرآن الكريم عن كونه عربيا فصيحا، وإنما سبب الخلاف اختلاف محل النظر والحكم[2]:

فمن قال **الكلمات عربية** قصد بعد استعمال العرب لها، وإعمالهم سنة ألسنتهم فيها، وتخريجها على أوزان لغتهم.

ومن قال **الكلمات أعجمية** قصد أصولها الأولى، التي لم تعرفها العرب إلا بعد خلطة العجم، وأخذها منهم.

والجميع على وفاق في بعض أسماء الأعلام، أنها من الأعجمي الذي عدلته العرب **صوتا ووزنا**.

2: وهي المسألة الثانية، وخلاصتها: لماذا نجد في القرآن الكريم كلمات بلهجات غير لهجة قريش، أو بلغة غير لغتها، ومن ذلك أن السيوطي مثلا عقد في "الإتقان" علما عنونه: "**النوع السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز**"، وسرد فيه خلاصة ما وقف عليه من بعض الكتب المؤلفة في ذلك، ويذكر الباحثون أن أهم ما ألف في ذلك كتاب منسوب للصحابي الحبر ابن عباس ﷺ، وآخر للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله، فهذان الكتابان قد " وزعا مفردات القرآن الكريم على القبائل فجعلا نحوا من ثلثها لقريش، وسائرها لغيرها من القبائل، وهذا التوزيع مناقض لنزوله بلغة قريش"[3].

ويجاب عن هذه المسألة بيانا فيقال:

❋ إن نسبة الكتابين للمؤلفين نسبة لا تصح لا سندا ولا مضمونا[4].

❋ إن ما في الكتابين من كلمات معزوة لغير قريش **لا يدل على أنها ليست قرشية، بل هي قرشية** وغاية ما يستفاد من عزوها إلى خزاعة، أو جرهم، أو غيرها من القبائل هو بيان أن أصل تلك الكلمة منها، ثم اقترضتها قريش، واستعملتها فصارت قرشية، أشار إلى هذا الملحظ الدكتور مختار الغوث في دراسته "لغة قريش"، وأضاف قائلا: "فالمفردات الواردة في القرآن الكريم التي جاءت في هذين الكتابين أنها لقبائل غير قريش إذن لقريش، اقترضتها من لغات أصحابها الوافدين عليها في المواسم أو المقيمين معها، أو نقلتها إليهم النساء المتزوجات فيهم"[5].

❋ أنّ جملة من كلمات الكتابين هي كلمات اختلف استعمالها فهي عند قريش مستعملة بوجه من المعنى المناسب للجذر والسياق، وهي عند قبيلة أخرى مستعملة في معنى مقارب لدلالة السياق أيضا، فمثلا: "قوله تعالى: {لو أردنا أن نتخذ لهوا} قال: اللهو بلسان اليمن: المرأة.... قوله تعالى: {أعصر خمرا} قال: عنبا بلغة أهل عمان يسمون العنب

---

(1) وهو اللفظ الأجنبي الذي استعمله العرب بعد أن غيروه بالزيادة والنقص والقلب ليوافق لغتهم، انظر: مختار الغوث، "لغة قريش"، (267). الجواليقي، "المعرب"، (6).

(2) انظر: السيوطي، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، (57) وما بعدها.

(3) مختار الغوث، "لغة قريش"، (233).

(4) مختار الغوث، "لغة قريش"، (237) وما بعدها.

(5) مختار الغوث، "لغة قريش"، (237).

خمرا.....{يفتنكم} يضلكم بلغة هوازن....: {بورا} هلكى بلغة عمان، ...: {فنقبوا} هربوا بلغة اليمن، ...: {لا يلتكم} لا ينقصكم بلغة بني عبس،... "[1].

فهذا النقل لا دلالة فيه على أن قريشا لا تعرف كلمة (لهوا، وخمرا، ويفتنكم، وبورا، وفنقبوا، ويلتكم) إنما هي عندهم معروفة معلومة مستعملة، والمعنى وفق ما يعرفونه واضح من الآية غير أن الآية نفسها قد يكون لها معنى زائد إذا جعلنا معنى تلك الكلمات على معهود لغات أخرى.

يقال كل الذي سبق لتقرير قضية في غاية الأهمية وهي أن **القرآن الكريم نزل بلغة قريش.**

وأضيف هنا وأشير إلى ملحظ قوي وهو أن هذه الكلمة – **القرآن الكريم نزل بلغة قريش** – قالها كبار الصحابة كعمر وعثمان رضي الله عنهما بعد وفاة النبي ﷺ بمُدد فلو كان قد طرأ وقت حياته ﷺ ما قد يغير القرآن الكريم عن قرشية نزوله لذكروه وصرحوا به.

وهذا الكلام وما سبقه يطرح على الذهن سؤالا به ندلف إلى المبحث بعده، وهو أنه من المسلّم لدى عامة المسلمين وخاصتهم أن القرآن الكريم منذ زمن النبوة والرسالة وهو يُقرأ بأوجه متغايرة، ومختلفة اللفظ، وهي ما سُمِّي بعد ذلك بالقراءات، وهذه القراءات نجد فيها ما لا يتفق مع لسان قريش ولغتها، فما هي حقيقة القراءات، ما جواب هذا الإشكال؟.

المبحث الثاني: القراءات القرآنية نشأتها وحقيقتها.

أنزل القرآن الكريم على النبي ﷺ ليكون هدى للناس وبينات وبشيرا ونذيرا، وذكرى للمتقين، فجعلت الهداية في قراءته وسماعه، وتدبر آياته وعظاته، وقد كان هديه ﷺ أن يتلو القرآن الكريم على من أراد تبليغه، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾[التوبة].

ولما جاءه ﷺ ذلك الكافرُ تلى عليه صدر سورة فصلت[2]، وشواهد هذا كثيرة جدا، ولما كانت بداية نبوته صلى الله عليه وسلم بين قومه وعشيرته الأقربين كان المنزل من القرآن الكريم بلغتهم ولهجتهم والمشهور من لسانهم، ولم تكن هنا حاجة إلى غيره من الألسن.

وكان الأمر كذلك لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، واستمرت هناك دعوته، فلم يكن بين مكة والمدينة فوارق لغوية ولهجية كبيرة. فهما على لغة قريش العامة المتعارف عليها في أرض الحجاز عموما، إضافة إلى أنه وإلى غاية منتصف العهد المدني لم نجد في المرويات ما يدلنا على اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في التلاوة، وتنازعهم في شيء من القرآن الذي يقرؤونه، سواء أكانوا من المهاجرين أم من الأنصار.

---

(1) السيوطي، "الإتقان"، (107/2- 208).

(2)- انظر لبعض الآثار الواردة في ذلك: موسوعة التفسير بالمأثور، ، (420/19) وما بعدها، في قصة قراءة النبي ﷺ لأوائل سورة فصلت على عتبة بن ربيعة.

إن هجرة النبي ﷺ إلى المدينة واستقراره فيها، واستقلال سيادة الإسلام عليها، مكن الوافدين من الآفاق أن يردوها آمنين، إلا أنهم كانوا في أوائل العهد المدني أفذاذا، لِما كان يُخشى من تسلط العرب كافة على المدينة الإسلامية الحديثة، خصوصا مع كثرة المناوشات، الداخلية من المنافقين واليهود، والخارجية من قبائل الأعراب والبوادي، وما أمر السرايا الكثيرة التي كانت بداية العهد المدني إلا دليلا على ذلك، وسعيا منه ﷺ إلى تثبيت الأمن بها. إلا أن ما وقع بعد بالمدينة المنورة من أحداث جعل الوافدين إليها والداخلين في الإسلام أكثر مما كان قبل ذلك، وذلك لما استقرت هيبة المدينة وقوتها لدى القريب والبعيد بعد غزوة الخندق (شوال 5هـ)، وإجلاء اليهود من بني النضير قبلها (4هـ) أولا، وبعدهم يهود بني قريظة (شوال 5هـ) ثانيا.

وبعد غزوة الأحزاب، وتحديدا بعد صلح الحديبية ولما أمن الناس جميعا، مسلمهم وكافرهم، اختلط المسلمون بالناس وقرأوا عليهم القرآن الكريم، ولما تمايزت أقطارهم، واختلفت قبائلهم، وتنوعت ألسنتهم، واختلفت عن لسان أهل الحجاز ولغتهم وجد كثير من الناس شيئا من المشقة في التعلم والقراءة، وقد لمس رسول الله ﷺ ذلك وعلمه، فسأل الله التخفيف على أمته، فجاءته البشرى، وجاء الرخصة، والتيسير، وهو ما عرف بعد ذلك **برخصة الأحرف السبعة**، وسنعرض فيما يلي جملة من المرويات في هذا الباب، ولنا معها بعد ذلك جملة من الوقفات، فمن تلك المرويات:

❋. ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال « **أرسله اقرأ يا هشام** » . فقرأ القراءة التي سمعته فقال رسول الله ﷺ « **كذلك أنزلت** » . ثم قال رسول الله ﷺ « **اقرأ يا عمر** ». فقرأت التي أقرأني فقال « **كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه** »[1].

❋. وما جاء عَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ أيضا قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ، **فَقَرَآ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا**، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «**يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ، حَتَّى إِبْرَاهِيمُ ﷺ** »[2].

❋. وعن أبي بن كعب أيضا قال: أقرأني رسول الله ﷺ آية، وأقرأها آخر غير قراءة أبي، فقلت: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ ، قلت: والله لقد أقرأنيها كذا وكذا، قال أبي: فما تخلج في نفسي من الإسلام ما تخلج يومئذ، فأتيت النبي

(1)-.أخرجه البخاري (7111) وفي مواضع أخرى.

(2)-.أخرجه مسلم (1856). وفي رواية أحمد (21149)، أنه اختلف مع ابن مسعود رضي الله عنهما، وسندها صحيح كما أفاده محققوا المسند (84/35)، وفي رواية أنه اختلف وابن مسعود ورجلا آخر وسندها صحيح على شرط الشيخين كما ذكر محققوا المسند (86/35).

ﷺ ، قلت: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: "بلى " قال: فإن هذا يدعي أنك أقرأته كذا وكذا، فضرب بيده في صدري، فذهب ذاك، فما وجدت منه شيئا بعد، ثم قال رسول الله ﷺ: "**أتاني جبريل وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على حرفين، قال: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف** "[1].

* ما جاء عَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ **أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ**، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، **فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا»**[2].

*: عن أبي رضي الله عنه أنه قال: «لقي رسول الله ﷺ جبريل عند **أحجار المراء**، فقال رسول الله ﷺ لجبريل: "**إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ العاسي، والعجوزة الكبيرة، والغلام** " قال: "**فمرهم، فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف**"»[3].

* وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه قال: « **لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء فقال: يا جبريل، إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ العاسي الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف**»[4].

تلك الروايات السابقة، يمكننا أن نستنبط منها جملة من المسائل المتعلقة ببحثنا هذا، وهي في النقاط الآتية:

الأولى: تُصوِّر جملة تلك الروايات ما وقع من الاختلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم في تلاوة القرآن الكريم، وترافعهم إلى النبي ﷺ في ذلك، وهو ما يدل على أن أمر رخصة الأحرف السبعة لم يكن لهم على بال، ولم يكن في علمهم ودرايتهم، بل

---

(1)- أخرجه أحمد (21092) بسند صحيح.

(2). أخرجه مسلم (1858) وغيره.

(3)- حديث أبي رضي الله عنه: أخرجه أحمد في المسند (21204، 21205) من طريق حسين الجعفي وأبي سعيد مولى بني هاشم. ومن طريق أحمد عن حسين أخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه (289)، وأخرجه الطبري في التفسير (35/1/ح29) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ثلاثتهم: (أسامة، وحسين، وأبو سعيد) عن زائدة عن عاصم عن زر بن حبيش عن أبي رضي الله عنه. قال الطبري: «لفظ الحديث لأبي أسامة».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (543) من طريق حماد بن سلمة، والترمذي في جامعه (2944)، من طريق شيبان، والشاشي في مسنده (1480، 1481) من طريق أبي معاوية وشيبان. وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (1169) من طريق أبي عوانة. أربعتهم: (حماد، وشيبان، وأبو معاوية، وأبو عوانة) عن عاصم عن زر به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن أبي بن كعب».

(4)- حديث حذيفة رضي الله عنه: أحمد في المسند (23326، 23398، 23447) من طريق عفان وعبد الصمد كلاهما عن حماد بن سلمة.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (338) ومن طريق أبي عبيد أخرجه الداني في الأحرف السبعة (ص18/ح6) من طريق شيبان. كلاهما: (حماد وشيبان) عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة رضي الله عنه به.

وأخرجه أحمد في المسند (23273، 23410) من طريق إبراهيم بن المهاجر عن ربعي بن خراش عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ آخر مغاير. وهذا الإسناد ضعيف فإبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي ولم يتابع على هذا اللفظ، كما قال محققوا المسند (307/38).

هو أمر حادث نشأن بعد أن لم يكن، وهو ما يفهم من حال عمر وهشام رضي الله عنهما، وحال أبي ﷺ وصاحبه، وهذا الأمر يقتضي منا البحث عن وقت، وتاريخ ورود هذه الرخصة، وزمن مشروعيتها، وقد تتبعت ذلك، وبحثته في بحث مستقل[1]، خلصت فيه إلى أن تاريخ هذه الرخصة كان ما بين بداية السنة7هـ إلى نهايتها تقريبا. ودلائل هذا طويلة ذكرتها مفصلة في البحث المشار إليه غير أني أقتصر منها على حديث هشام وعمر رضي الله عنهما، الذي وقع في نهاية السنة الثامنة تقريبا، فهشام بن حكيم ممن أسلم عام الفتح، بل يوم الفتح تحديدا، ومع هذا التاريخ لهذه الواقعة نرى أن عمر رضي الله عنه ما كان على علم، ولا دراية له **برخصة الأحرف السبعة** التي لما علم بشأنها عذر هشاما ﷺ فيما خالفه من قراءة. وكذلك الحال في قصة أبي ﷺ مع صاحبه، واختلافهما وترافعهما إلى النبي ﷺ، وجوابه ﷺ لهما بأن مرد خلافهما إلى الأحرف السبعة.

الثانية: أن هذا التغاير في القراءة الذي مرده إلى الأحرف السبعة، هو أصل نشأة القراءات التي نعرفها اليوم، والتي هي في حقيقتها تغاير في تلاوة القرآن الكريم، وبين ما كانت عليه زمن النبوة من تغاير مرده إلى الأحرف السبعة، وما هي عليه اليوم من قراءات متواترة وأخرى شاذة، بين هذه وتلك قصة وتاريخ معلوم مقرر ستأتي الإشارة إلى بعض محطاته.

الثالثة: أن في تاريخ الرخصة الذي سبق ذكره ما يدل على تزامنه مع تاريخ صلح الحديبية الذي أمن فيه الناس وانتشر الدعوة الإسلامية وعلَّم النبي ﷺ والصحابة القرآنَ الكريم للناس على اختلاف ألسنتهم وقبائلهم، فلمس عليه الصلاة والسلام شيئا من تلك المشقة التي يلقاها من نشأ على لسان قومه، وقبيلته حال قراءة القرآن الكريم بغير اللسان الذي ألفه ونشأ عليه، فسأل الله سبحانه لأمته التخفيف والتيسير، وشواهد هذا في الأحاديث السابقة واضحة فقد جاء فيها: «**أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ**»، وفي رواية: « **إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ العاسي، والعجوزة الكبيرة، والغلام** »، وفي رواية: «**يا جبريل، إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ العاسي الذي لم يقرأ كتابا قط**». فمن كان أميا لم يقرأ كتابا قط حري بأن يصعب عليه أن يقرأ القرآن الكريم من شيء مكتوب، فإن قرأه من حفظه، وعلى طبعه، وسليقته صعب عليه أن يقرأه على غير اللسان الذي اعتاده، وعرفه وتربى عليه، وقد أشار جمع من أهل العلم[2] إلى مسألة ارتباط رخصة الأحرف السبعة بالتيسير على القبائل العربية في قراءة القرآن الكريم وفق لهجاتها ولغاتها. وسنفصل الكلام في هذه النقطة في المبحث الذي بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

الرابعة: هذه الرخصة المعروفة برخصة الأحرف السبعة وما حملته من تغاير في قراءة القرآن الكريم، كانت سبب ظهور ما يعرف عندنا اليوم بالقراءات القرآنية، والتي هي تغاير في قراءة اللفظ القرآني، وقد عرفها العلماء بأنها: "**مذاهب الناقلين لكتاب الله تعالى في كيفية أداء الكلمات القرآنية**"[3]. وسيأتي لهذا مزيد في المبحث اللاحق إن شاء الله.

---

(1)- راجعه على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/45/20/2/110181

(2)- ومنهم: الشافعي، "الرسالة"، (124). وابن قتيبة، "مشكل القرآن"، (39- 40). أبو شامة، "المرشد الوجيز"، (128).

(3)- عبد الحليم قابه، "القراءات القرآنية"، (26).

الخامسة: بعد ورود رخصة الأحرف السبعة وأخذ الصحابة لها، والتزام كل واحد بما أخذ وتعلم من النبي ﷺ، صار ينسب إليه فيقال في نسبته: قراءة فلان من الصحابة[1]، وحرف فلان من الصحابة[2]، ومن ذلك أن النبي ﷺ قال: «**من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد**»[3]. ويقال : قراءة زيد، واستمر الأمر بعد ذلك زمن التابعين، فلما جاء زمن الأئمة القراء أصحاب الاختيارات استقر، وكثر استعمال لفظ قراءة فلان وتُرك استعمال اللفظ الآخر، والحال عندنا اليوم كذلك[4].

المبحث الثالث: القراءات القرآنية بين التنزيل والرخصة.

إن المتأمل لتلك التغايرات التي نعرفها اليوم في علم القراءات متواترها، وشاذها يراها تنقسم عموما إلى قسمين كبيرين عليهما مدار تأليف المؤلفين من علماء القراءات هما: (**قسم الأصول، وقسم الفرش**).

❋ فأما قسم الأصول فأغلبه جملة من الظواهر الصوتية التي مردها إلى اختلاف اللهجات العربية، وتغاير العرب في النطق بها كـ: (الإدغام بأنواعه وأقسامه، وهاء الكناية وميم الجمع، وكذا الهمز بمختلف تفاصيله، والفتح والإمالة، والراءات واللامات، وياءات الإضافة ...).

❋ وأما قسم الفرش فهو جملة الكلمات التي تغاير النطق بها وهي الأخرى على قسمين:

– **فمنها ما هو من اختلاف اللغات، واللهجات،** نحو: (الصراط، والسراط)، و(هو وهي بين إسكان الهاء وتحريكها)، و(قيل وجيء وسيء بين الإشمام وعدمه)، و(يحسِب، يحسَب).(أُسْوَة، إِسوة)، (حَصاده، حِصاده)، (رِضوان، رُضوان)، (سِخريا، سُخريا)، (بزَعمهم، بزُعمهم)، (ميسَرة، ميسُرة)، (مطلَع الفجر، مطلِع الفجر)، (حَجُّ، حِجُّ).

– **ومنها وما لا علاقة له باللهجات، وإنما هو تغاير واختلاف مرده إلى نزول القرآن الكريم به،** نحو: (ملك ملْك)، (تَرجِعون تُرجَعون)، (يُقبل، تُقبل)، (وعدنا وٰعدنا)، (عند عبْد)، (مِسْكين، مَسَاكين)، (مَسْكنهم مَسَاْكنهم)، (نَزَل به الروحُ، نزَّل به الروحَ)، (سارعوا إلى، وسارعوا إلى)، (فلا يخاف، ولا يخاف)، (الريح، الريْح). فهذه الكلمات وما فيها من أوجه قراءة ومثيلاتها مما تستعمله العرب جميعا، فهو سهل ميسور على ألسنها جميعا. لا مشقة فيه لتكون فيه رخصة التسهيل. فهو حينئذ مما وصف في الحديث: "**هكذا أنزلت**"

وهذان القسمان نلمس معالمها في أحاديث رخصة الأحرف السبعة السابق ذكرها، فمقصود الرخصة الذي هو التسهيل على الناس يقتضي مشروعية تلك التغايرات التي تتعلق باختلاف اللهجات، إلا أن حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، وهما قرشيان لغتهما واحدة، يدل على أن ما اختلفا في قراءته غير راجع إلى اللغة بل إلى أمر آخر، وهو تغاير آخر في كيفيات النطق بالكلمات القرآنية، وهي:

❋ الموصوفة في الحديث بأنها "**حروف كثيرة**"، ويبعد أن يُوصف ما كان الاختلاف فيه اختلاف لغة بهذا الوصف =

---

(1)– أبو عبيد القاسم بن سلام، "فضائل القرآن"، (172، 244، 287، 291).

(2)–أبو عبيد القاسم بن سلام، "فضائل القرآن"، (299، 300، 302، 304).

(3)– أخرجه أحمد في المسند (4255 ت الأرنؤوط وجماعة) وغيره، وإسناد الحديث صحيح بشواهده.

(4)– انظر: غانم قدوري، اللقاء العلمي مع شبكة تفسير، (50).

"**حروف**"، فهو جمع كثرة يدل على كثرة مواضع الاختلاف بينهما، وأما اختلاف اللغة فهو واحد من حيث سببه، ومن حيث اللغة التي يقرأ بها أحدهما مخالفا الآخر، فلو اختلفا في اللغة لقال: على حرف كذا = أي لغة كذا من لغات العرب، وأكيد أن لكل قارئ لغة واحدة، ولا يتصور أن له لغات عدة يقرأ بها في مقام واحد.

❋ ثم قد حكم عليها النبي ﷺ صراحة بأنها: "**هكذا أنزلت**"، أي من الله سبحانه بواسطة جبريل عليه السلام والأقرب أن هذا الوصف يصدق على نسميه نحن اليوم بالفرش، وهي تلك الكلمات التي توزعت في القرآن الكريم ولم تندرج تحت قاعدة مطردة، فوصفها بـ "**هكذا أنزلت**" ينفي فيها القراءة بالتشهي أو المعنى أو النظر والاستنباط.

والقسمان بما تحتهما وبما فيهما يطرحان جملة من الأسئلة المهمة، وهي:

هل هذه الأحرف السبعة مرخص فيها، أو منزلة؟، وتلك التغايرات اللهجية واللغوية، هل أقرأ النبي ﷺ بها جميعا أم ببعضها؟، وما علاقة تلك التغايرات بما سبق تقريره من نزول القرآن على لغة قريش؟، وجوابا عن هذه الأسئلة نقول:

قد تكلم جمع من أهل العلم المتقدمين في هذه المسألة وذكروا بعض جوانبها، ومنهم ابن خالويه رحمه الله في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها"[1]، وذكر فيها قولين لأهل العلم، غير أن بحثه للمسألة متوقف على تحرير مسائل سابقة متعلقة بها، كمعنى الأحرف السبعة، وتاريخ رخصتها، والعرضات وما كان فيها، والذي أميل إليه أن نفرق بين مسألة ما تعلق باللهجات واللغات من الأحرف، وبين ما ليس كذلك:

فأما ما تعلق باللغات واللهجات فيمكننا أن نقول: إن مسألة: هل أقرأ النبي ﷺ الناس بكل تلك الأوجه من التغايرات اللغوية اللهجية، من المسائل التي تحتاج إلى جمع وبيان ففيها مجموعة من الروايات، والأقوال والتوجيهات المتعارضة، فبعض تلك الروايات تدل على أن ﷺ قرأ ببعض ما لم يكن من لسان قومه القرشي، فاحتمل ذلك أنه أقرأ كل قوم بلهجتهم، ومنها:

– ما جاء من أنه قرأ بالإمالة، فعن صفوان بن عسال رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ، يقرأ: (يا يحيى) أي بالإمالة، فقيل له: يا رسول الله تميل وليس هي لغة قريش، فقال ﷺ: "هي لغة الأخوال من بني سعد".

وما جاء أن ابن مسعود رضي الله عنه أقرأ رجلا (طه) فكسر عبد الله الطاء والهاء أي أمالهما، ثم قال: "والله لهكذا علمني رسول الله ﷺ".

– ومنها أيضا ما جاء من أنه ﷺ قرأ بالهمز ولم تكن قريش تهمز، فقد جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال: "لولا أن جبرائيل نزل بالهمز على النبي ﷺ ما همزنا" وفي رواية: "نزل جبريل على النبي ﷺ بالهمز فلذلك همزنا"، والمقصود هو ما كانت قريش لا تهمزه، فنزل القرآن بهمزه أما ما تهمزه قريش بالأصل فهذا ليس محل ذكر لأنه واضح لا اختلاف فيه.

تلك الروايات السابقة دالة على بعض المطلوب ويضاف إليها ما جاء في بعض روايات حديث الأحرف السبعة أن جبريل

---

(1)– قال رحمه الله: "فإن سأل سائل فقال : أهذه الحروف نزلت على رسول الله – ﷺ – بهذا الاختلاف والوجوه ، أم نزلت بحرف واحد ، وقرأها رسول الله – ﷺ – باللغات ؟ فالجواب في ذلك ، وبالله التوفيق : **أن طائفة قالت** : إنها نزلت على سبعة أحرف من سبعة أبواب في العرضات التي كان جبريل عليه السلام ينزل بكل سنة فيعرض عليه رسول الله – ﷺ. **وقال آخرون** : بل نزل القرآن بلغة قريش ، وبحرف واحد نحو ﴿ مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة 4] بأسرها ، ثم أمَرَ النبي – ﷺ – تسهيلاً على امته ، أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، وهي سبع لغات متفرقة في القرآن" (1/18– 20)

قال للنبي ﷺ قال: "**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ...**"[1]، فظاهرها أن الإقراء منه هو ﷺ لأمته.

وتقف في مقابل هذه الروايات روايات أخرى تعارضها، وأولها هذه الرواية الأخيرة نفسها ففي بعض الطرق والألفاظ أن جبريل قال: "**أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**"[2]، وظاهرها أن القراءة كانت من الأمة ابتداء تيسيرا وتسهيلا عليها.

وتلك الروايات ما خلا روايات حديث الأحرف السبعة هي روايات مردودة لا تُعرف في كتب السنة والحديث[3]، ثم لها محامل تحمل عليها منها أنه ﷺ وقع ذلك منه أحيانا نادرة على سبيل بيان الجواز[4].

وبعيدا عن الروايات وثبوتها، وتوافقها أو تعارضها فللمانعين من أن يكون النبي ﷺ أقرأ سائر الناس كلاً بلهجته ولسانه دليل عقلي واقعي قوي جدا، وهو "أن توقف تلك القراءة على التلقي تلزم كل من يريد القراءة بلهجته بأن يتلقاها عن الرسول ﷺ، وفي ذلك ما فيه من ضرورة لقاء الرسول ﷺ، والاستماع إليه وهو يقرأ بتلك اللهجة أو القراءة أمامه بلهجة القارئ، وذلك مستحيل لأن أصحاب اللهجات غير القرشية من الصحابة آلاف، ومنتشرون في البلاد، والنص القرآني الكريم طويل وليس عبارة واحدة أو عبارات محدودة، والرسول ﷺ له مشاغله الجمة.

❋ مع كون ذلك أولا وأخيرا تحصيل حاصل لأن قراءة الإنسان بلهجته أمر فطري"[5]. خاصة إذا علمنا أيضا أن اللهجات العربية كثيرة جدا حدا، فإقراء النبي ﷺ كل واحد بلهجته صعب جدا، إن لم نقل إنه مستحيل.

قد يقول قائل: بل صورة الأمر أن يقرأ النبي ﷺ ويقرئ بتلك اللهجات بعض من معه، ويتولى الصحابة تلقين الناس وتعليمهم وإقراءهم، وهو جواب وجيه إلا أنه يفتقر إلى الرواية الواضحة الصريحة في ذلك، ثم لا بد من توجيه واضح لسبب أن يتولى النبي ﷺ تعليم الناس ما هم يعرفونه بلغتهم وفطرتهم، هذا أمر في غاية البعد عن الواقع والعقل والحكمة.

ويضاف إلى ما تقدم تعزيزا لقول من قال: إن اللهجات كان أمرها موكلا إلى القارئ وليست تلقينا، أو تلقيا من النبي صلى الله عليه وسلم، يضاف إلى ذلك ظاهر كلمات أئمة العلم ممن ذكروا أن الصحابة رضوان الله عليهم قرأوا حسب لغاتهم وألسنتهم وطبائعهم[6].

وعلى أي حال فإن الأخذ بهذا القول يجعل مسألة اللهجات التي في القرآن الكريم، وقراءاته مردها إلى تلاوة القارئ من الصحابة فهي رخصة من الله سبحانه إليه، ولا يشترط فيها أن تكون منزلة، وهو الأعدل والأقرب، وتحمل الروايات السابقة التي فيها أن النبي ﷺ قرأ بلسان غير قريش أنه ﷺ فعل ذلك أحيانا لبيان بعض صور تلك الرخصة الجائزة، وليكون مثالا لبيان كيفية تطبيقها.

---

(1)- أخرجها بهذا اللفظ أحمد في المسند (21172، 21176، 21177)، والطيالسي في مسنده (559)، وابن أبي شيبة (30745)، من حديث شعبة عن الحكم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب ﷺ.

(2)- أخرجها مسلم (821) من طريق ابن أبي شيبة عن مُحَمَّد بن جعفر غندر عن شعبة به.

(3)- فهي لا تذكر في كتل الرواية المشهورة من أمات كتب السنة والتفسير والمسانيد والمصنفات والجوامع، وإنما تنسب إلى كتب أفذاذ ليست مظنة الاهتمام بالإسناد والرواية والصحة والتوثيق، كـ: .

(4)- مُحَمَّد حسن جبل، من القضايا الكبرى، (24- 25).

(5)- مُحَمَّد حسن جبل، "من القضايا الكبرى"، (60- 61).، وانظر: غانم قدوري الحمد، اللقاء العلمي مع شبكة تفسير، (35- 36).

(6)- كـ: ابن قتيبة في "شرح مشكل القرآن"، (39- 40)، وأبي شامة في "المرشد الوجيز" (95)، وغيرهم.

ثم إن كنا لم نستطع الحسم هنا فيما كان من التغايرات راجعا إلى اختلاف اللهجات واللغات، فأظن أن الشق الآخر من التقسيم الذي هو فرش الحروف عندنا اليوم لا خلاف في أنه منزل من عند الله تعالى، منزل بلغة قريش التي نزل القرآن الكريم بها، ومنزل بكل تلك التغايرات الفرشية، ولا علاقة له بتغاير اللهجات فاللهجات كلها مشتركة فيه، وذلك أن كل العرب تطيق تلك الأوجه جميعها وتستعملها. ولا مشقة عليها فيها.

ثم إن عدم توقف ذلك القسم على التنزيل يفتح الباب للتغيير في القرآن الكريم والتبديل فيه، والقراءة بالتشهي والاحتمال بما تنتفي معه ربانية القرآن الكريم وكونه كلام الله سبحانه.

ثم إن تأمل اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم القرشيان اللذان لم يختلفا فيما هو من تغاير اللغات واللهجات، وقول النبي ﷺ لكل واحد منهما: "**هكذا أنزلت**"، لدليل صريح في أن هذا القسم من الاختلاف القرائي منزل من الله تعالى لا شك في ذلك. كما سبق شرحه سابقا.

فتقرر مما سبق أن القراءات زمن التنزيل منها ما هو منزل، ومنها ما هو موكل إلى لسان كل قوم، وليس منزلا بل مرخص فيه مرجعه إلى القارئ ولهجته ولغته، والله أعلم.

المبحث الرابع: خصائص الكتابة العربية، وعلاقتها بكتابة القرآن الكريم.

حفلت كتب تراثنا الإسلامي بكثير من النظريات المتعلقة بأصل نشأت الخط العربي[1]، ومن هو أول من كتب، واخترع صنعة الكتابة؟، غير أنه بات من المتقرر علميا أن أصل الخط العربي " مشتق من الخط النبطي المنحدر عن الخط الآرامي، والأنباط الذين تطور على أيديهم الخط العربي قبائل عربية كانت تسكن شمالي الجزيرة العربية وبادية الشام، خالطوا الآراميين في الشام، وأخذوا عنهم حضارتهم وخطهم"[2].

"وتستند النظرية الحديثة عن أصل الخط العربي إلى دراسة عدد من النقوش العربية القديمة، وموازنتها بالنقوش النبطية المتأخرة، من حيث الشكل والخصائص"[3] فما كان بينها من تشابه وخصائص كتابية مشتركة مكن الباحثين من ترجيح أن أصل الخط العربي الذي عرفه عرب شبه الجزيرة والحجاز تحديدا مرده إلى الخط النبطي. ويفيدنا هنا الإشارة إلى جملة من تلك الخصائص، سواء ما كان منها من حيث الشكل الكتابي، أو من حيث جوانب أخرى، فمن تلك الخصائص[4]:

❋ اتجاه خط الكتابة ومسارها يكون من اليمين إلى اليسار.

❋ استعمال الحروف في الدلالة على الحركات (الألف والواو والياء للدلالة على الفتحة والضمة والكسرة).

❋ استعمال بعض الحروف الزائدة أواخر أسماء الأعلام، وهو في العربية قليل.

---

(1)- غانم قدوري، "مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة"، (9) وما بعدها. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية"، (28) وما بعدها.

(2)- غانم قدوري، "مراجعة عدد من النظريات "، (17- 18)، وانظر: خليل يحيى نامي، "أصل الخط العربي"، (25- 26). غانم قدوري، "رسم المصحف دراسة تاريخية"، (18) وما بعدها.

(3)- غانم قدوري، "مراجعة عدد من النظريات "، (17). "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية"، (47) وما بعدها.

(4)- غانم قدوري، "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية"، (68) وما بعدها.

❋ اشتراك رسم واحد في الدلالة على أصوات مختلفة.

❋ الاتصال في حروف الكلمة الواحدة، وقد كان بعض نُظم الكتابة السابقة تفصل فيها الحروف جميعها.

ثم إن دراسة جملة من النقوش الأخرى التي تنتمي إلى الحقبة الإسلامية، والتي بعضها يرجع تاريخه إلى ما بعد زمن المصاحف العثمانية، واستخلاص جملة مما فيها من خصائص، يمكننا من قول: إن القرآن الكريم الذي كُتب في الفترة المدنية، وما بعدها إلى فترة جمع المصاحف العثمانية لم تخرج خصائصه الكتابية عن تلك التي استنبطت من جملة تلك الكتابات والنقوش، **فلم يكن موجودا يومها إلا ذلك النظام الكتابي العربي فحسب**، وجملة تلك الخصائص هي ما جمعه علماء الرسم في مبادئ علم الرسم الخمسة، وهي: **الحذف، والزيادة، والقلب، والهمزة، والفصل والوصل**[1]. وهي جملة الخصائص التي ظهرت في رسم المصاحف مخالفة لما استقر عليه نظام الكتابة بعد ذلك لما تطور على يد علماء اللغة من أهل الكوفة والبصرة، وغيرهم.

ويمكننا أن نضيف عنصرا مهما من خصائص الكتابة إبان تدوين القرآن الكريم، وكتابة المصاحف وجمعها، وهو خلو الكلمات من أي صورة من صور الضبط والشكل، **بل غاية ما في تصوير الكلمة هو هيكلها فقط**. فتاريخ الضبط يقرر أن بدايته كانت على يد أبي الأسود الدؤلي رحمه الله (ت 69هـ) بعد زمن كتابة المصاحف العثمانية بفترة لا بأس بها[2].

وفيما يلي صورتان تقربان المفهوم:

إحداهما صورة من أحد النقوش الإسلامية التي عثر عليها في إحدى المقابر بالقاهرة، ويرجع تاريخه إلى سنة (31هـ)[3].

والأخرى صورة من مصحف قديم، وهو المصحف المحفوظ بالمسجد الحسيني بمصر، ويرجح الأستاذ طيار آلتي قولاج وهو الذي درسه من أوله إلى آخره أن تاريخه يرجع إلى النصف الثاني من القرن الهجري الأول[4]، وليس هو أحد المصاحف العثمانية وإنما قريب الصورة منها.

الصورة الأولى:

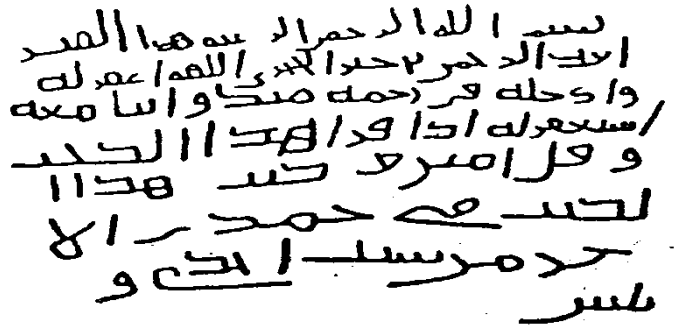

صورة رقم (٧)
نقش القاهرة (٣١هـ)

الصورة الثانية:

(1)- يراجع لشيء من توضيحها وشرحها: غانم قدوري، "الميسر في علم رسم المصحف "، (103) وما بعدها.

(2)- غانم قدوري، الميسر في رسم المصحف وضبطه، (287- 288، 289، 292).

(3)- لقراءة كلمات هذا النقش وفهم معناه، يراجع بحث غانم قدوري الحمد، "موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربية القديمة "، (17).

(4)- انظر: أحمد وسام شاكر، "المصاحف المخطوطة المنسوبة إلى عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب"، (24).

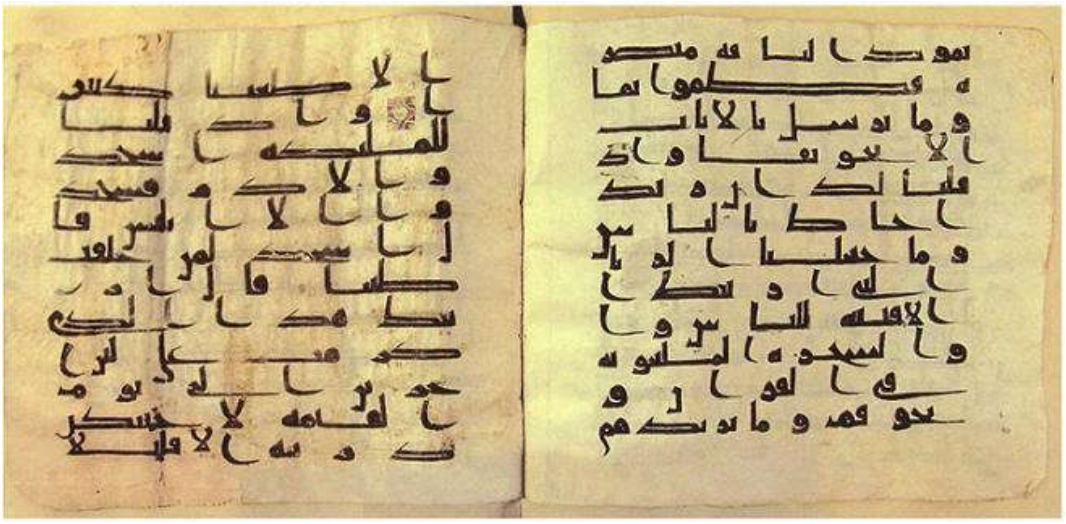

وقبل أن أستكمل متطلبات هذا المبحث أرجع لأقرر قاعدة مهمة، لا بد من التذكير بها، وهي أن القرآن الكريم إنما كان يؤخذ تلقيا، ومشافهة من لدن النبي ﷺ، أو غيره من الصحابة المقرئين، فهذا هو الأصل فيه ثم تأتي الكتابة لتوثق ما أخذ سماعا لمزيد الحفظ والتثبت. وهذا الأصل مقرر عند علماء القراءات والتجويد، فالقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ثم إنما هي أخذ من الأفواه مشافهة لا من المصاحف والمكتوب ابتداء.

إذا عُلم هذا وتَقرر، **فإن الكتابة العربية التي لا تزال إلى وقتنا هذا تقصر في بعض جوانبها عن تصوير الملفوظ بدقة،** حري بها أن تكون كذلك أو أكثر في بداياتها، يوم أن كانت تكتنفها تلك الخصائص الكتابية التي أشرنا إلى بعضها سابقا، فأكيد أنها لن تكون دقيقة في التفريق بين بعض وجوه اللفظ المختلفة، وللبيان أضرب جملة من الأمثلة:

❋ من كتب فعل (سمع) ماضيا كتبه كما هو هنا، ومن سمعه مبنيا للمجهول كتبه أيضا (سمع). فالكتابة لا ضبط فيها يومها.

❋ ومن سمع منك كلمة (الصحى) ممالة أو مقللة فهي في الكتابة سواء لعدم تعلق الخط بتصوير ما يمال، والمقصود كلمة (الضحى) لأنه لا إعجام يومها.

❋ ومن سمع منك كملة (نشرا) كتبها (نسرا)، وكذا يكتبها من سمعها (بشرا) لخلو الكتابة من الإعجام.

وكذلك كان الأمر في كتابة القرآن الكريم زمن التنزيل فبعد التلقي والسماع المباشر من الرسول ﷺ يكتب كل واحد ما سمع وفق ما توفر يومها من طريقة للكتابة **فيتفق أن الهيكل الواحد قد يستجمع أوجها من التلاوة والقراءة سواء مما كان منزلا أو مما أذن فيه بحسب تغاير اللغات كما تقدم**، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أولا: الكتابة وهيكل الكلمة يحتمل جميع الاختلافات اللهجية واللغوية، ومن أمثلة ذلك:

(يومىوا) كذا يكتبها الجميع، فمن يهمز يقرأها بالهمز، ومن يبدل كذلك، والجميع يميز بينهم الضبط ولم يكن يومها موجودا.

(فىه هدى) كذا تكتب للجميع، ثم يختلفون في القراءة، فالبعض يصل الهاء الأولى، والبعض لا يصل، والبعض يدغم الهاءين، والبعض يفك، والبعض يفتح الألف والبعض يقلل أو يميل= (فِيهِۛ هُدًى).

(فىل) كذا تكتب للجميع، والبعض يقرأها بالإشمام، والبعض بإخلاص الكسرة= (قِيلَ).

(وبالاحره) كذا تكتب للجميع، والبعض يقرأ بالتحقيق، والبعض بالنقل = (وَبِٱلۡأٓخِرَةِ). والبعض بترقيق الراء والبعض بتفخيمها.

(اىدربهم) كذا تكتب للجميع، والبعض بتحقيق الهمزتين، والبعض يحقق ويسهل، أو يحقق ويبدل، أو يدخل ألفا = (ءَأَنذَرۡتَهُمۡ).

ثانيا: الكتابة وهيكل الكلمة يحتمل جميع الاختلافات إذا كان مرد الاختلاف إلى بعض الأحرف التي تحذف في الكتابة وقتها، ومن أمثلة ذلك:

(ملك) كذا للجميع ثم البعض يقرأ (مَالِكِ) بالألف بعد الميم، والبعض (مَلِكِ) بغير ألف.

(وعدىا) كذا للجميع ثم البعض يقرأ (وَٰعَدنَا) بالألف، والبعض يقرأ (وَعَدنَا) بغير ألف.

(الداع اذا دعان) كذا للجميع ثم البعض يقرأ بالياء فيهما، أو أحدهما، وبالحذف كذلك.

(اىدربهم ام) كذا للجميع ثم البعض يقرأ بصلة الميم، أو بحذفها.

ثالثا: هيكل الكلمة يحتمل جميع الاختلاف بين الكلمتين إذا كان مرده إلى اختلاف الضبط من نقط إعجام، وحركات إعراب، لعدم وجودها في طريقة الكتابة يومها، مثال ذلك:

(فسوا)، كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (فَتَبَيَّنُوٓاْ)، والبعض (فَتَثَبَّتُوٓاْ).

(سسرها) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (نُنشِزُهَا)، والبعض (نُنشِرُهَا).

(عىد) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (عِندَ)، والبعض (عِبَدُ).

(بعملون) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (تَعۡلَمُونَ)، والبعض (يَعۡلَمُونَ).

رابعا: –تتميما– إنما يصور الخط من اختلاف اللفظ ما كان هيكل الكلمة دالا عليه، إما بزيادة حقيقية أو إبدال أو تقديم أو تأخير أو تغاير لغوي له أثر في الخط والكتابة، نحو: (وَوَصَّىٰ) مع (وَأَوۡصَىٰ)، ونحو: (سارعوا الى)، مع (وسارعوا الى)، ونحو: (وَلَا يَخَافُ عُقۡبَهَا)، مع (فَلَا يَخَافُ عُقۡبَهَا). و(فصيام ثلٰثة أيام متتبعٰت ذلك) مع (فصيام ثلٰثة أيام ذلك). و(سكرة الموت بالحق) مع (سكرة الحق بالموت)، و(من الصواعق) مع (من الصواقع)، و(التابوت) مع (التابوه)، ونحوها.

فدل ما سبق على أن كتابة القرآن الكريم في شتى صورها وأحوالها ابتداء من زمن التنزيل، وحتى زمن عثمان ﵁ يوم جُمعت المصاحف وكُتبت، كانت تلك الكتابة تتوفر على خصائص وأحوال كانت هي نفسها التي توفرت عليها الكتابة العربية المعروفة يومها، فليس هناك إلا نظم واحد من نُظم الكتابة والخط. وكان لتلك الكتابة بخصائصها المذكورة أثر في أن هيكل الكلمة الواحد يمكنه استجماع أكثر من وجه من أوجه اللفظ والنطق.

المبحث الخامس: العرضة الأخيرة وكتابة المصاحف العثمانية وأثرها على القراءات.

دلت الروايات الكثيرة على أن النبي ﷺ كان يُعارض جبريل عليه السلام بما نزل من القرآن الكريم، يعارضه به في شهر رمضان من كل عام، وأنه ﷺ عارضه في آخر رمضان من حياته مرتين، وهو ما سمي عند أهل العلم بالعرضة الأخيرة، هي

القراءة الأخيرة التي قرأها جبريل على رسول الله ﷺ مرتين، وقرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في آخر رمضان من حياته النبي عليه الصلاة والسلام[1]، يقول أبو شامة رحمه الله: «وكان يعرضه على جبريل في شهر رمضان في كل عام، وعرضه عليه عام وفاته مرتين، وكذلك كان يعرض جبريل على رسول الله ﷺ كل عام مرة، وعرض عليه عام وفاته مرتين»[2].

فواضح أن عرضه مرتين في عام وفاته ﷺ مؤذن بتأكيد ما جاء في هاتين العرضتين من لفظ للقرآن الكريم، واستقرار لفظ القرآن عليها، وإحكام لفظها، ونسخ ما سواها مما خالفها، قال ابن كثير: « وَالْمُرَادُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ لَهُ بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ: مُقَابَلَتُهُ عَلَى مَا أَوْحَاهُ إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، لِيُبْقِيَ مَا بَقِيَ، وَيُذْهِبَ مَا نُسِخَ تَوْكِيدًا، أَوِ اسْتِثْبَاتًا وَحِفْظًا؛ وَلِهَذَا عَرَضَهُ فِي السَّنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ عُمُرِهِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَى جِبْرِيلَ مَرَّتَيْنِ، وَعَارَضَهُ بِهِ جِبْرِيلُ كَذَلِكَ»[3].

ويقول ابن الجزري: «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ نُسِخَ مِنْهُ وَغُيِّرَ فِيهِ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَدْ صَحَّ النَّصُّ بِذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ»[4].

ومن الروايات في ذلك:

ما جاء عن أبي هريرة (ت 57هـ) رضي الله عنه أنه قال: «**كانَ يُعرَضُ عَلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن فِي كُلِّ عام مَرَّةً، فَعُرِضَ عَليه مَرَّتَين في العام الذي قُبِضَ فيه**»[5].

عن عَبِيدة السَّلمَاني (ت 70هـ) رحمه الله: «**الْقِرَاءَةُ الَّتِي عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي يَقْرَؤُهَا النَّاسُ الْيَوْمَ**» وفي لفظ أنه قال: «**قِرَاءَتُنَا الَّتِي جَمَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ عَلَيهَا، هِيَ عَلَى العَرْضَةِ الآخِرَةِ**»[6].

عَنِ الشَّعْبِيِّ (ت بعد 100هـ): «**أَنَّ جِبْرِيلَ، كَانَ يُعَارِضُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ السُّنَّةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ**»[7]. وزاد في لفظ في آخره: «**فَيُحْكِمُ اللهُ مَا يَشاءُ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاء، وَيَمْحُو مَا يَشَاء، وَيُنْسِيهِ مَا يَشَاء**»[8].

عن مُحَمَّد بن سيرين (ت 110هـ) قال: «**كَانَ جِبْرِيلُ يُعَارِضُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ فِي كُلِّ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَ العَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، عَارَضَهُ مَرَّتَيْنِ**»، قال ابن سيرين: «**فَيُرْجَى أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُنَا هَذِهِ عَلَى العَرْضَةِ الأَخِيرَةِ**»[9].

---

(1)- انظر: ابن كثير، فضائل القرآن، (86). إبراهيم الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، (84). مُحَمَّد عميم الإحسان المجددي، قواعد الفقه، (377). عبد العلي المسئول، معجم مصطلحات علم القراءات، (254).

(2) أبو شامة، المرشد الوجيز ت قولاج، (33).

3 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (51/1).

4 ابن الجزري، النشر، (32/1). وانظر: القسطلاني، إرشاد الساري، (456/7).

5 أخرجه البخاري (4998) وغيره.

6 أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (560/10) والبيهقي في "دلائل النبوة" (155/7- 156). المقريزي، إمتاع الأسماع، (314/4). من طريقين عن ابن عيينة، عن ابن جريج، وعن ابن سيرين، عن عبيدة به. وعن ابن عيينة، عن ابن جدعان، عن ابن سيرين، عن عبيدة به. وكلاهما سند حسن وما قيل من كلام في ابن جدعان ليس محله مثل هذه الروايات وإنما محله روايات الحديث المرفوعة، وأما مثل هذه من مرويات العلم فهو إمام فيها فقد كان من أوعية العلم.

7 أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص357).

8 أخرجه ابن ضريس في فضائل القرآن (128).

9 أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (560/10)، وسعيد بن منصور في "سننه" (239/1)، وأبو عبيد في "فضائله" (375).

رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ (ت بعد 70 هـ) قَالَ: «**كَانَتْ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَاحِدَةً، كَانُوا يَقْرَءُونَ قِرَاءَةَ الْعَامَّةِ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جِبْرِيلَ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ عَلَى طُولِ أَيَّامِهِ يَقْرَأُ مُصْحَفَ عُثْمَانَ، وَيَتَّخِذُهُ إِمَامًا**»[1].

مقام تلك العرضة الأخيرة جعل الصحابة رضوان الله عليهم يجعلون لفظ ما جمع من المصاحف العثمانية التي استقر القرآن الكريم في الأمة على ما فيها، جعلوه على العرضة الأخيرة، التي هي آخر عهد النبي ﷺ بالقرآن الكريم من رب العزة والجلال، وقد ترادفت وتكاثرت كلمات أهل العلم في بيان أن كتابة زيد بن ثابت ﷺ لما جمع زمن أبي بكر ﷺ، وما جمع زمن عثمان ﷺ إنما كان وقف العرضة الأخيرة التي شهدها زيد، وكتب ما استقر فيها، ومن كلمات أولئك الأئمة في ذلك:

قول ابن قتيبة (ت276هـ): «فأما نحن معشر المتكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض»[2].

ويقول مكي القيسي (ت437هـ):«واختلف في الحرف الذي كتب عليه المصحف: فقيل: حرف زيد بن ثابت. وقيل: حرف أبي بن كعب؛ لأنه على العرضة الآخرة، التي قرأ بها رسول الله ﷺ»[3].

وقال أبو شامة (ت665هـ): «وذلك لأن المصاحف كتبت على اللفظ الذي أنزل، وهو الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ كما عرضها هو على جبريل عليهما الصلاة والسلام»[4]. وقال أيضا: « فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ): «لما كان العام الذي قبض فيه النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف أمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف»[6].

وقال ابن كثير (ت774هـ): « فهذه الأفعال من أكبر القربات التي بادر إليها الأئمة الراشدون: أبو بكر وعمر –رضي الله عنهما– حفظا على الناس القرآن، وجمعاه لئلّا يذهب من شيء؛ وعثمان –ﷺ– جمع قراءات الناس على مصحف واحد، ووضعه على العرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– في آخر رمضان من عمره –عليه السلام، فإنه عارضه به عامئذ مرتين»[7]. وقال: « وعثمان ﷺ جَمَعَ المصحف الإمام على العرضة الأخيرة»[8].

---

1 البغوي، شرح السنة، (526/4). الزركشي، البرهان، (237/1). السيوطي، أسرار الترتيب، (11).

2 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (34).

3 مكي القيسي، الإبانة، (95).

4 أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، (5).

5 أبو شامة، المرشد الوجيز، (173).

6 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (395/13) .

7 ابن كثير، فضائل القرآن، (86).

8 ابن كثير، فضائل القرآن، (152).

وقال ابن الجزري (ت833هـ): «فَكُتِبَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ: كَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَعَامِرٍ الشَّعْبِيِّ»[1]. وقال أيضا: « أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل عام قبض»[2].

وقال السيوطي (ت911هـ): «فَاتَّفَقَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنْ كَتَبُوا مَا تَحَقَّقُوا أَنَّهُ قُرْآنٌ مُسْتَقِرٌّ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ، وَتَرَكُوا مَا سِوَى ذلك»[3].

هذا، ونصوص العلماء والباحثين من المتأخرين أكثر، وأوفر نشير إلى مظانها في الهامش من غير إطالة بنقلها[4].

إن ما سبق تقريره من معارف يوقفنا على جملة من الحقائق هي:

أن القرآن الكريم تعددت أوجه القراءات فيه بسبب رخصة الأحرف السبعة، وفي الوقت نفسه كان النبي ﷺ يولي كتابة القرآن الكريم أهمية بالغة، فكتب في حياته بما تيسر من وسائل، ووفق ما كان معروفا من نظام كتابي يتميز بجملة من الخصائص التي سبقت الإشارة إليها، ومع قرب وفاته ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين إيذانا باستقرار لفظ القرآن الكريم على وفق ما جاء فيهما، وقد عرف الصحابة ذلك وعقلوه فلما عزموا على جمع القرآن الكريم زمن أبي بكر رضي الله عنه جمعوه على وفق تلك العرضة الأخيرة، ولما عزم عثمان على جمع المصاحف اعتمد على صحف أبي بكر التي كانت على العرضة الأخيرة فكانت المصاحف العثمانية على وفق العرضة الأخيرة هي الأخرى، وكذا كانت على وفق ذلكم النظام الكتابي المعروف بخصائصه الذي سمح للهيكل الواحد من الكلمة أن يستجمع أكثر من وجه في النطق واللفظ.

ولما كان مقصود عثمان رضي الله عنه جمع الناس على ما في تلك المصاحف وترك ما سواها، ولما كانت قد كتبت بلغة قريش وعلى وفق ذلكم النظام الكتابي، استوعب هيكل الكلمات القرآنية جملة من أوجه التغاير في القراءة واللفظ هي التي بقي الناس يقرأون بها ويقرئون، وأما ما لا يحتمله الرسم، فقد تركه الناس وقل الأخذ به، وتناقص القراء به مع الأيام حتى زال واندثر، وصار لا يروى أو يروى آحادا، وتركت القراءة به قرآنا. يصور هذه الحال قول الأعمش رحمه الله (ت 148هـ):" أدركت الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرؤها إلا الرجل والرجلان "[5].

يقول مكي القيسي رحمه الله: "... فالمصحف كُتِبَ على حرف واحد ، وخطه محتمل لأكثر من حرف إذ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً ...إذ لا يخلو أن يكون ما أُخْتُلِفَ فيه من لفظ الحروف التي لا تخالف الخط: إما هي مما أراد عثمان ، أو مما لم يرده إذ كَتَبَ المصحف، فلا بد أن يكون إنما أراد لفظاً واحداً أو حرفاً واحداً، لكنا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحّت روايته مما يحتمله ذلك الخط، لنتحرى مراد عثمان رضي الله عنه ومن تبعه من الصحابة وغيرهم"[6].

---

1 ابن الجزري، النشر، (8/1).

2 ابن الجزري، منجد المقرئين، (23).

3 السيوطي، الإتقان، (177/1).

4 الزرقاني في "مناهل العرفان" (211/1، 384)، وأبو شهبة في "مدخل لدراسة القرآن" (278)، ومُحَمَّد بكر إسماعيل في "دراسات في علوم القرآن" (112)، وعبيد الله المباركفوري في "مرعاة المفاتيح" (304/7)، وغيرهم كثير.

5 ابن مجاهد، "السبعة"، (67).

6 مكي القيسي، "الإبانة"، (34).

ويقول ابن الجزري رحمه الله: " وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة ، جامعة العرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها. قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له"[1].

وتبعا لما سبق فإن ما وافق الرسم من القراءات حقيقة، أو تقديرا هو ما بقي الناس يقرأون به، ويروُونه ويتناقلونه، فكثر الآخذ له والقارئ به، والمقرئ له، حتى عم واستمر تواتر نقله، ولم يتوفر كل ذلك للأوجه التي خالفت رسم المصحف مما كان الناس يقرأون به زمن ما قبل مصاحف عثمان رضي الله عنه.

المبحث السادس: الفرق بين القرآن الكريم والقراءات.

هذه المسألة من المسائل التي عرض لها، وتكلم فيها أئمة العلم، ومن أشهر من تكلم فيها الزركشي رحمه الله في "البرهان"، وتحرير الكلام فيها يحتاج إلى بحث مطول لا تطيقه هذه الصفحات المتبقية من البحث، غير أني سأحاول استجلاء الآراء فيه وبيان أوجهها، وتلخيص مهماتها، فأقول مستعينا بالله:

قال قوم من أهل العلم إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وممن ذهب هذا المذهب مكي القيسي، والزركشي، والزرقاني، على اختلاف بينهم في وجه ودليل التفريق.

– أما مكي رحمه الله فجعل مبنى التفريق على توفر شروط القراءات الثلاثة فما توفرت فيه تلك الأركان فهو القراءة الصحيحة التي يقرأ بها في الصلاة، ولا يقرأ في الصلاة إلا ما هو قرآن، وأما ما لم تتوفر فيه تلك الأركان فهو قراءة، ولا يقرأ بها، فليست قرآنا[2]. ومثل هذا الكلام عند ابن الجزري رحمه الله في "النشر"، فقد نسبه إلى الأئمة كالداني، والمهدوي، وأبي شامة، وقال: "وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه"[3].

– وأما الزركشي رحمه الله فقال في "البرهان": "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[4]. وتبعه على عبارته هذه جمع ممن جاء بعده كالسيوطي في "الإتقان"[5]، والدمياطي في "إتحاف فضلاء البشر"[6]. وأيده من المعاصرين مُحَمَّد حسن جبل[7].

– وأما الزرقاني رحمه الله فذكر في مناهل العرفان كلاما جميلا في بيان العلاقة بين القرآن، والقراءات من حيث إن تواتر القرآن ليست متوقفا على تواتر القراءات، قال: "وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع بحيث يصح أن يكون القرآن متواترا في غير

---

1 ابن الجزري، "النشر"، (31/1).

2 مكي، "الإبانة"، (57- 58، 100).

3 ابن الجزري، "النشر"، (9/1).

4 الزركشي، "البرهان"، (318/1).

5 السيوطي، "الإتقان"، (273/1).

6 الدمياطي، "إتحاف فضلاء البشر"، (7).

7 مُحَمَّد حسن جبل، "من القضايا الكبرى"، (80) وما بعدها.

القراءات السبع، أو في القدر الذي اتفق عليه القراء جميعا، أو في القدر الذي اتفق عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب قراء كانوا، أو غير قراء، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة، وذلك في القدر الذي اختلف فيه القراء، ولم يجتمع على روايته عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة وإن كان احتمالا ينفيه الواقع "[1].

والمذهب الثاني ما قاله آخرون من أهل العلم أن القراءات هي القرآن المنزل، وهو ظاهر كلام الباقلاني رحمه الله في "الانتصار" حين قال: "باب إثبات القرآن والقراءات ... وأن القراء السبع متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شكوك فيها ولا أنكرت عليهم بل سوّغها المسلمون، وأجازوها لمصحف الجماعة. وقارئون بما أنزل الله جل ثناؤه،..."[2].

وينسب هذا المذهب إلى المعاصرين[3]، إلا أني لم أجد من قال به بإطلاق بل أغلب من وقفت على كلامهم يفصل القول بحسب توفر القراءة على شروط وأركان القبول، فما توفر عليها من القراءات هو قرآن، وما لم يتوفر عليها فليس بقرآن[4].

وهو المذهب نفسه الذي سبق نسبة ابن الجزري له إلى عامة السلف في القول الأول.

وسأذكر بعض ما أراه في هذه المسألة في النقاط الآتية بحسب ما يقتضيه الاختصار:

النقطة الأولى: من حيث مناقشة تلك الأقوال.

ابتداء بقول مكي ومن وافقه من المتأخرين، وذلك أن ما لم تتوفر فيه الشروط من القراءات، لم يدقق في تحديد الزمن الذي صارت فيه غير مستوفيت للشروط، فهي قبل ذلك كانت مما يقرأ به الناس زمن النبوة وما بعدها، يقرأونه قرآنا في الصلاة وغيرها، فهل كانت قرآنا ثم صارت ليست بقرآن؟ فهذا القول يحتاج إلى مزيد توضيح في حال تلك القراءات قبل زمن وضع تلك الشروط، واستجماعها وتوفرها في بعض القراءات دون بعض.

وأما قول الزركشي رحمه الله فهو الذي يشكل جدا على من يقرأه، ويتأمله، فهو يقول إن القرآن هو الوحي، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما. فلو قرأ قارئ: (ملك يوم الدين)، فهو قرآن يقينا، ولو قرأ آخر (مٰلك يوم الدين) فهو أيضا قرآنا قطعا، وليس ثمة فرق بينهما في الكتبة، وإنما الخلاف في اللفظ. ولو أن قارئا قرأ (يُبشِّرك بيحيى مصدقا) لكان قد قرأ قرآنا قطعا، ولو قرأ (يَبْشُرك بيحيى مصدقا) لكان قد قرأ قرآنا قطعا، مع أن الكتبة واحدة والخلاف في التخفيف والتثقيل. ومع هذا هما حقيقتان متغايرتان عنده.

ومع طول تأملي لقوله لم أجد له وجها من التفريق أفهمه، إلا إن قلنا إنه راعى في تعريف القرآن الكريم كونه مجموعة من الكلمات المركبة التي يتميز بها لفظ القرآن الكريم من غيره من الكلام، فلو قلت مثلا: (ملك) فقط لما كانت قرآنا، أما لو قلت: (ملك يوم الدين) فهذه الكلمات بهذا التركيب هي القرآن الكريم، فإذا اعتبرنا أن القراءات اختلاف في لفظ كلمات حال انفرادها كـ: (ملك، مٰلك)، والقرآن الكريم هو اعتبار تلك الكلمات على اختلاف قراءاتها حال تركبها. فلو قرأ قارئ الكلمة مركبة (ملك يوم الدين) فهو قرآن، ومن قرأ (مٰلك يوم الدين) فهو قرآن فقد صار لكلام الزركشي توجيه مقبول،

---

1 الزرقاني، "مناهل العرفان "، (354/1).

2 الباقلاني، "الانتصار"، (65/1).

3 عبد القيوم السندي، "جمع القرآن الكريم"، (12). غير أنه لم يصرح بنسبته إلى واحد بعينه.

4 وهو رأي البوطي رحمه الله في "من روائع القرآن" (106- 107)، وفهد الرومي في "جمع القرآن الكريم"، (9- 10). ومحمد بازمول في "القراءات وأثرها في التفسير والأحكام" (115 وما بعدها)، وعبد القيوم السندي في " جمع القرآن الكريم " (13) وما بعدها. وغيرهم

وصار الخلاف بينه وبين غيره لفظيا صوريا. فكلامه في الكلمات المفردة، سواء أكان تجردها من حيث الذكر أو من حيث التأليف كما هي في كتب القراءات، وكلام غيره في الصورة العامة لتلك الكلمات وهي اندراجها في تركيبها وحال قراءتها في الآية التي هي منها، فهي لا توجد إلا مركبة في سياقها وموضعها الذي هي فيه من القرآن الكريم.

ولعله يعضد هذا التوجيه لكلام الزركشي رحمه الله أنه قرن القرآن الكريم بوصف البيان والإعجاز، وظاهر جدا أن البيان والإعجاز لا يكونان بالألفاظ مفردة، وإنما يكونان بالمفردات مركبة تركيبا خاصا، وهو ما يسمى بنظم القرآن الكريم، والله أعلم.

وأما كلام الباقلاني رحمه الله فهو في الكلام عن القراءات السبع التي استجمعت أركان القبول فكلامه حينئذ شبيه بكلام مكي وغيره كما سبق ذكرهم ومناقشة كلامهم.

النقطة الثانية: من حيث بيان وجه الجمع والمقاربة بين تلك الأقوال.

وبين يدي ذلك لا بد من التذكير من أن تاريخ القراءات مر بفترات معلومة أبرز معالمها:

– ما كان زمن النبوة

– ما كان بعد زمن النبوة وقبل جمع المصاحف.

– ما كان بعد المصاحف إلى زمن جمع العشرة

– ثم ما كان بعد زمن جمع العشرة. وأرى أن نعيد تصوير المسألة ودراستها على ضوء هذا البساط الزمني.

– أما زمن النبوة: فلما كانت رخصة الأحرف السبعة، وقرأ كل واحد من الصحابة وفق ما تعلَّم، وقرأ كل وفق ما تيسر على لسانه، وطاوعته به عادته ولهجته فقد كانت تلك القراءات كلها قرآنا لا شك فيه يقرأه الناس كذلك تعبدا في الصلاة وغيرها. وتذكر أن حادثة عمر وهشام رضي الله عنهما كانت في الصلاة.

– وأما ما بعد زمن النبوة وقبل جمع المصاحف فقد كان الحال كذلك من السعة في قراءة ما جاءت به رخصة الأحرف السبعة إلا ما عُلم يقينا نسخه، وتركه في العرضة الأخيرة. ودليل ذلك الآثار المستفيضة عن الصحابة ومن جاء بعدهم من التابعين واختلافهم في القراءة، وقراءتهم بتلك الاختلافات في الصلاة وغيرها، وما سبب جمع عثمان للمصاحف إلا لذلك، وقد علمنا جميعا أن تلك الأمم المختلفة قد كانت تقرأ ذلك في الصلاة، وفي غيرها على أنه قرآن لا شك فيه، ولم يعب عثمان وغيره من الصحابة عليهم قراءتهم به، وإنما أهمه اختلافهم في الكتاب إلى حد التكفير والتضليل.

– وأما بعد زمن جمع المصاحف والإلزام بما فيها، وترك ما خالفها، فقد بدأت كثير من القراءات التي كان يقرأ الناس القرآن بها في الذهاب شيئا فشيئا، حتى استقر الأمر على ما يوافق رسم المصحف فقط، فصار حينها رسم المصحف معيارا وشرطا في قبول القراءة وقرآنيتها، وعدم ذلك. وذهب من كان يقرأ ببعض ما خالفه، وصاروا أفذاذا، ثم استمر الحال كذلك حتى لم يبق إلا من يقرأ بما يوافقه، ومع امتزاج القراء بعضهم ببعض، وأخذ بعضهم عن بعض تنوعت الأوجه، وتعددت القراءات وهي كلها قرآن، وكثر القراء جدا، ولكل واحد منهم قراءة يقرأ بها، ووجه أو أكثر يلازمه، ويقرئ به فرأى بعضهم جمع اختيار أعيان الأئمة منهم، فجُمع اختيار السبعة من القراء، ثم اختيار العشرة، وكان حينها لغيرهم اختيارات أخرى كلها من القرآن الذي قرأوا به في الصلاة وغيرها، وكانوا يرونه قرآنا قطعا.

– وأما بعد زمن جمع العشرة واستقرار الناس على القراءة باختياراتهم، واتصال الأسانيد بهم، وانقطاع أسانيد غيرهم من القراء، فقد صارت حينها القرآنية محصورة فيما نقلوه، وقرأوا به لأن القراءة سنةٌ متبعة، وأخذٌ من الأفواه، وأخذٌ بالمشافهة، وتلقي من المشايخ القراء، وإجازات مسندة بالحفظ، وحسن الأداء، ورواية لتلك القراءات بأسانيدها عن أهلها. فما لم يتوفر إسناده فلا آخذ له، لفقده لركن الإسناد، وحينها صار الإسناد وجودا وعدما ركنا في قبول القراءة قرآنا، ولما كان الآخذون للقرآن الكريم في كل زمن من أزمنة الأمة المسلمة عددا لا يحصيه إلا الله سبحانه كثرة، وسعة يبلغون حد التواتر بأضعاف أضعاف، كان الآخذ منه بأفراد قراءاته كذلك يبلغون من التواتر، والكثرة مبلغا لا شك فيه ولا مرية.

النقطة الثالثة: من حيث طريق النقل والأخذ.

معلوم لدى الدارسين ما يذكر من خلاف في شرط تلقي القراءات، وصفة سند أخذها، هل يُطلب فيه التوات،ر أو يُكتفى فيها بصحة السند والاستفاضة، مع توفر موافقة اللغة والرسم؟.

اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة وتباينت، ويفيدنا في هذا المقام أن نعرضها عرضا مختصرا، فنقول إن للعلماء في المسألة قولين مشهورين:

القول الأول قول مكي بن أبي طالب القيسي[1]، وابن الجزري[2] ومن وافقهما[3].

ورأيهم فيها أنه يُكتفى بصحة السند، واشتهار القراءة، وتلقي الأمة لها بالقبول مع موافقة الشرطين الآخرين، موافقة العربية والرسم. يُكتفى بهذا في الحكم على القراءة بالصحة، وجواز القراءة بها قرآنا في الصلاة وغيرها.

يقول ابن الجزري رحمه الله: "(وقولنا) وصح سندها، فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة، وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده، وموافقة أئمة السلف والخلف"[4]. ونقل هذا المذهب عن أبي شامة والجعبري ومكي القيسي.

والقول الثاني في المسألة منسوب إلى الجمهور من الأئمة قديما وحديثا.

وهو أن يشترط في ثبوت القرآنية تواتر السند بلا شك، وقد أطال النويري رحمه الله في تقرير هذا القول في "شرح الطيبة"[5]. وجعله إجماعا من الأئمة الأربعة، وعليه جماعات من أهل العلم ذكرهم وعَدَّدهم، ثم ذكر فقال: "وأما القراء فأجمعوا في أول

---

1 مكي القيسي، "الإبانة عن أصول القراءة"، (67).

2 ابن الجزري، "النشر"، (13/1). و"طيبة النشر بشرح النويري"، (105/1- 106). و"منجد المقرئين"، (16).

3 كأبي عمرو بن الصلاح، وأبي شامة المقدسي، انظر: المرشد الوجيز (182). وابن الجزري، النشر، (13/1).

4 ابن الجزري، "النشر"، (13/1).

5 النويري، "شرح طيبة النشر"، (117/1) وما بعدها.

الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو مُحَمَّد مكي، وتبعه بعض المتأخرين"[1]، وذكر نقلا عن الجعبري[2] ما يدل على أخذه بهذا الرأي، وهو مذهب الصفاقسي فقد قرره في بداية "غيث النفع"[3] بقوة.

وللمسألة مزيد تفاصيل في مناقشة عزو الأقوال إلى قائليها، وحجة ودليل كل قول والجواب عنها، بما لا تطيقه هذه الصفحات، إلا أنه ظهر لي أن أسجل هنا جملة من النقاط المتعلقة بهذا المسألة، أرى من المفيد بحثها وتحريرها بين يدي دراسة هذه المسألة، وهي:

– تحديد معنى التواتر وضوابطه وشروط تحققه.

– تحديد الفرق الواضح الواقعي العملي بين معنى التواتر، وبين معنى صحة السند مع الاستفاضة والشهرة.

– استصحاب مسألة كون القراءات هي الكلمات حال انفرادها، والقرآن الكريم هو الكلمات في نظمها الذي يخرجها عن عامة الكلام إلى كونها قرآنا موافقا لما بين الدفتين، استجلاب واستصحاب هذا التفريق في دراسة المسألة، وذلك أننا إذا نظرنا إلى الكلمة بمفردها وما صح فيها، واستفاض وتُلقي بالقبول في قراءتها، وطريقة اللفظ بها، أمكننا الاقتصار على ذلك في تثبيت قراءاتها، وأما قراءتها بذلك التغاير في اللفظ = وهي قراءاتها ضمن تركيبها في الآية القرآنية فهذا ما يحتاج إلى تواتر نقل، لأنه صار حينئذ من القرآن الكريم الذي شرطه التواتر.

وهنا أذكر أمرا يشير إلى شيء من هذا، وهو أنه شاع في تراجم القراء قولهم: "روى الحروف"[4]، ويقابلها عندهم "روى القراءة عرضا"[5]، وكثيرا ما تذكران في ترجمة القارئ الواحد، وهذا يشير إلى تغاير معلوم عندهم بين رواية الحروف، ورواية القراءة. فإذا كانت القراءة عرضا هي تلاوة القرآن الكريم، كما هو معلوم ومأخوذ به إلى يومنا هذا، فرواية الحروف هي تلقي الحروف مفردة.

– وأخيرا تحديد أثر الخلاف، وما يمكن أن يترتب عنه ليعلم مدى الفارق الحقيقي بين القولين، وليكون ذلك سبيلا إلى الحسم بينهما. والله أعلم.

الخاتمة:

سأستعرض في خاتمة هذا البحث أهم نتائجه، مع ما يمكن أن يكون فيه من توصيات، فأقول مستعينا بالله سبحانه:

❋ تنزيل القرآن الكريم في العهد المكي، وشطر من العهد المدني كان وفق لغة قريش، وهذه الحقيقة العلمية لا بد أن ترتسم بكل تأكيد في أذهان الباحثين للدلائل الواضحة عليها من الروايات، والشواهد التاريخية.

❋ لغة قريش هي اللغة العامة التي تتكلم بها عامة قبائل الحجاز، فليس ثمة فروق كبيرة بين لسان أهل مكة ولسان أهل المدينة.

---

1 النويري ، "شرح طيبة النشر"، (121/1).

2 النويري ، " شرح طيبة النشر "، (121/1).

3 الصفاقسي، "غيث النفع"، (17).

4 ابن الجزري، "غاية النهاية"، (4/1، 7، 11، 16) وغيرها.

5 ابن الجزري ، " غاية النهاية "، (4/1، 6، 7، 8، 10، 11، 12) وغيرها.

❋ تقرير نزول القرآن الكريم بلغة قريش، يدلنا على أن ما ذكر في كتب علوم القرآن من لغات في القرآن الكريم لغير قريش يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، خاصة من حيث المفردات، وما تستريح له النفس أنها كلمات قرشية الاستعمال والتداول وإن كان بعضها قد يكون غير قرشي الأصل.

❋ القراءات التي هي تغاير تنوع في اللفظ بالكلمات القرآنية كان منشأه رخصة الأحرف السبعة، وهذه الأخيرة تأخرت مشروعيتها إلى حدود السنة السابعة من الهجرة.

❋ جاء في البحث دراسة مسألة هل قرأ النبي ﷺ بكل تلك الأوجه من التغايرات القرائية، وخلص إلى بحث المسألة في ضوء تقسيم ما اختلف في قراءته إلى ما له علاقة باللغة واللهجات وما لا علاقة له بذلك:

فالأول الصواب فيه أن النبي ﷺ قرأه بلسان قريش، وأذن فيه لكل قوم قراءته بلغتهم.

والثاني الصواب فيه أنه منزل من عند الله سبحانه والنبي ﷺ فيه مبلغ.

❋ ركز البحث على جملة من المسائل، والمباحث التي من الضروري استصحابها والعلم بها حين دراسة مسائل القراءات كتاريخ الخط العربي، وصلته بالعرب قبل الإسلام، ثم بيان أهم خصائص الكتابة العربية زمن نزول القرآن وتدوينه.

❋ جاء في البحث ذكر أمثلة على صور استجماع الرسم، وهيكل الكلمة لعدد من أوجه التغاير القرائي، وهو ما يشرح في الذهن ما يسمى بموافقة رسم المصحف، وما يعرف باحتمال الرسم لأكثر من وجه.

❋ وردت في البحث الإشارة إلى مبحث العرضة الأخيرة وبعض مروياته، وأنها اللفظ الذي استقر عليه القرآن الكريم في آخر حياته ﷺ، وعلى وفقها دونت الصحف البكرية، وجمعت المصاحف العثمانية.

❋ اشتراط موافق رسم المصحف في القراءة شرط متأخر الوجود والاعتبار، فهو لم يكن إلا بعد جمع عثمان للمصاحف والإلزام بما فيها وبترك ما سواها. وهذا يبعث في ذهن الباحث ضرورة معرفة تاريخ شروط القراءة الصحيحة وكيفية بروزها ووجودها وترتبها تاريخيا.

❋ درس البحث على عجالة مسألة الفرق بين القرآن والقراءات، وقدم توجيها لكلام الزركشي رحمه الله فيها.

❋ ومما أختم به هنا التذكير بجملة من التوصيات البحثية، وفي مطلعها ضرورة استكمال مجموعة من مسائل علم القراءات بالدراسة الفاحصة الجادة التي تستجمع فيها كل المعارف المتعلقة بالمسألة محل الدراسة، ومن ذلك:

– مسألة اشتراط التواتر والاكتفاء بالصحة والاستفاضة.

– وكذا مسألة تواتر القراءات فيما فوق طبقة القراء المشهورين.

– مزيد من الروية والتأني في دراسة ما سمي بطعن النحاة في القراءات.

وغيرها من المسائل، وهذا آخر ما رأيت تسطيره في صفحات هذا البحث الذي كُتب على عجل، فما كان فيه من صواب فمن الله سبحانه، وهو الموفق والمعين، والهادي إلى سواء السبيل، وما كان من سوى ذلك فهو من النفس والشيطان، وأسأل الله السلامة منه لي ولمن قرأ هذه الورقات، والحمد لله رب البريات، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة أهم المصادر والمراجع.

إبراهيم الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة للنشر الرياض،ط1،1429هـ-2008م.

أحمد بن حنبل، " المسند"، ت شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ- 2001م.
أحمد وسام شاكر، "المصاحف المخطوطة المنسوبة إلى عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب"، مركز شاكر للأبحاث والنشر، ط2، 2020م.
الأزهري، " تهذيب اللغة " ، المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م
البخاري " الجامع الصحيح المختصر " ت مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بيروت، ط3، 1407هـ- 1987م
الباقلاني، "الانتصار"، ت القضاة، دار الفتح عَمَّان، دار ابن حزم، ط1، 1422هـ- 2001م.
البيهقي " السنن الصغير "، ت عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط1، 1410هـ - 1989م.
البيهقي "السنن الكبرى " ت مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ- 2003م.
الترمذي " الجامع "، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
الترمذي " الجامع "، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998 م.
ابن تيمية، " مجموع الفتاوى " ، إ عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1416هـ- 1995م
الجواليقي، "المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم"، ت أمد شاكر، أعيد طبعه بالأوفست في طهران 1966.
ابن الجزري، "غاية النهاية"، مكتبة ابن تيمية.
ابن الجزري، " "منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ -1999م.
ابن الجزري، " النشر في القراءات العشر " ، إ علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
الداني " الأحرف السبعة " ت عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة مكة، ط1، 1408هـ.
الداني " التحديد في الإتقان والتجويد "، ت غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، ط1، 1407 هـ - 1988 م.
الزرقاني "مناهل العرفان" ت فواز زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ، 1995م.
السيوطي، "الإتقان"، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.
السيوطي، " المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب " ، ت التهامي الراجي الهاشمي، مطبعة فضالة.
ابن شبه " تاريخ المدينة "، ت: فهيم مُحَمَّد شلتوت، جدة، 1399 هـ
الشافعي، "الرسالة"، ت: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940م.
أبو شامة، " إبراز المعاني من حرز الأماني " ، دار الكتب العلمية.
أبو شامة، " المرشد الوجيز " ، ت قولاج، دار صادر، 1395هـ- 1975م.
الصفاقسي، "غيث النفع"، ت جمال الدين مُحَمَّد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر، 1425هـ - 2004م.
الطبري " جامع البيان عن تأويل القرآن" – تفسير الطبري، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ – 2000 م.
الطيالسي، "مسند الطيالسي" ، ت: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط1، 1419 هـ - 1999م.
عبد الحليم قابه، "القراءات القرآنية"، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م.

عبد العلي المسئول، " معجم مصطلحات علم القراءات " ، دار السلام، ط1، 1428هـ- 2008م.
غانم قدوري، "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية"، طبع على نفقة اللجنة الوطنية العراقية، ط1، 1402هـ- 1982م.
غانم قدوري، " اللقاء العلمي مع شبكة تفسير "، ملف بصيغة وورد، سجل اللقاء بتاريخ: 6 شعبان 1426هـ، 10 /2005/9م.
غانم قدوري، "مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف ...."، بحوث المؤتمر الأول لتطوير الدراسات القرآنية.
غانم قدوري، "الميسر في علم رسم المصحف "، مركز الدراسات المعلومات القرآنية معهد الإمام الشاطبي، ط1، 1433هـ- 2012م.
ابن قتيبة، "مشكل القرآن"، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية.
القاسم بن سلام " فضائل القرآن " ت مروان عطية وآخرون، دار ابن كثير، ط2، 1420هـ- 1999م.
ابن القيم، " زاد المعاد "، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27، 1415هـ /1994م.
ابن كثير، " تفسير القرآن العظيم " ، ت سامي سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ- 1999م.
ابن كثير، " فضائل القرآن " ، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1416هـ.
مُحَمَّد حسن جبل، " من القضايا الكبرى في القراءات القرآنية"، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1433هـ- 2012م.
مُحَمَّد عميم الإحسان المجددي، " قواعد الفقه " ، الصدف ببلشرز – كراتشي، ط1، 1407 - 1986.
المباركفوري، " الرحيق المختوم "، دار الهلال – ط1.
مختار الغوث، "لغة قريش"، دار المعراج الدولية للنشر، ط1، 1418هـ- 1997م.
مسلم " الجامع الصحيح" ت مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
مكي القيسي، "الإبانة"، ت عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
النويري، "شرح طيبة النشر"، ت مجدي مُحَمَّد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ - 2003 م.